

## قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٥

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف إلى البند ( ٤ ) من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، النص الآتي :

” ويعتبر في حكم التكاليف كذلك التبرعات المدفوعة للهيئات العامة والمؤسسات العامة المصرية بشرط ألا يتجاوز مقدارها ١٠٪ من الربح الصافي للنشأة “.

مادة ٢ - يضاف إلى نهاية الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتي :

” ويعتبر في حكم التكاليف كذلك التبرعات المدفوعة للهيئات العامة والمؤسسات العامة المصرية بشرط ألا يتجاوز مقدارها ١٠٪ من الربح الصافي للمول “.

مادة ٣ - يضاف إلى نهاية الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد ، النص الآتي :

” ويعد في حكم التكاليف كذلك التبرعات المدفوعة للهيئات العامة والمؤسسات العامة المصرية بشرط ألا يتجاوز مقدارها ١٠٪ من الإيراد السنوي الصافي للمول “.

مادة ٤ - لا يجري خصم هذه التبرعات من أكثر من دعاء في حالة خضوع الممول لأكثر من ضريبة نوحية .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من السنة الضريبية ١٩٧٥ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ٢٨ شبان سنة ١٣٩٥ ( ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

مادة ٦ - يستبدل بنص المادة الخامسة من القانون المشار إليه النص التالي :

” تصدر وزارة الشؤون الاجتماعية اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

كما تصدر بالاتفاق مع وزارة الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية القرارات اللازمة بإنشاء الأجهزة الوظيفية التي تقوم على تنفيذ هذا القانون وتحديد اختصاصاتها في المحافظات “.

مادة ٧ - تضاف مادة جديدة نصها كالآتي :

يعاقب بقرامة لا تزيد على ١٠٠ ( مائة جنيه ) والحبس مدة أقصاها شهر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون بتسليم العمل لمخاضمين له مالم يكن حاصلًا على شهادة من وزير الشؤون الاجتماعية تفيد أداءه الخدمة التي كلف بأدائها أو أنه لم يكلف “.

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .  
صدر برأيه الجمهورية في ٢٨ شبان سنة ١٣٩٥ ( ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات

## قانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٥

بمنح نقي العلاوة الدورية لبعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للنقل النهري

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يمنح العاملون المتقولون من الهيئة العامة لشؤون النقل المائي الداخلي إلى المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٨ لسنة ١٩٦٦ باعتبار الهيئة العامة لشؤون النقل المائي الداخلي مؤسسة حلقة وإدماجها في المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي ، نقي العلاوة الدورية المقررة للدرجات أو الفئات التي كانوا يشغلونها في أول يناير التالي مباشرة لحصولهم على علاواتهم الدورية في الهيئة العامة لشؤون النقل المائي الداخلي ، سوى حالتهم على هذا الأساس .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٧ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برأيه الجمهورية في ٢٨ شبان سنة ١٣٩٥ ( ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٥ )  
أنور السادات